World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 10-14 يونيو/حزيران 2019

التوزيع: عام
التاريخ: 3 مايو/أيار 2019
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 10 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2019/10-F
المسائل التنظيمية والإجرائية
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

التقرير الأمني

موجز تنفيذي

في عام 2018، استمرت عمليات برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في عالم يتزايد فيه الاضطراب والعنف. ومع كون 11 حالة من حالات الطوارئ الإنسانية الثلاث عشرة التي استجاب لها **البرنامج** نتجت عن نزاعات أو تفاقمت بسببها بشكل كبير، فقد زادت وتيرة عمليات **البرنامج** وشدتها. وتتمثل إحدى النتائج المأساوية لهذا الوضع في عدد الحوادث المسلحة التي تعرض لها موظفو **البرنامج**، فقد كان عام 2018 أعلى منه في أي وقت مضى.

وأدت عودة ظهور فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتعرض المستمر للعنف في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية واليمن، وظروف التشغيل المتزايدة الصعوبة الناتجة عن القيود المفروضة على الحركة، والقيود المفروضة على الوصول، والمعوقات الإدارية، إلى وقوع ما مجموعه 1 068 حادثة أمنية – وهو أعلى رقم منذ عام 2008. كما كانت شعبة الأمن قلقة أيضا إزاء ما لوحظ من انعدام الأمن البحري بسبب القرصنة والنزاع قبالة سواحل القرن الأفريقي واليمن، حيث تعرضت سفينة يستأجرها **البرنامج** للهجوم.

ويشجب **البرنامج** مقتل اثنين من الموظفين أثناء تأديتهما لواجبهما: فقد قتل أحدهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفي الآخر في حادثة في مكان العمل في أفغانستان. ويتضمن هذا التقرير تحليلا مفصلا للتهديدات والمخاطر التي تواجه موظفي **البرنامج** وعملياته ويسلط الضوء على الاتجاهات المتوقعة لعام 2019.

ولا يزال الوصول الإنساني يمثل تحديا في بلدان منها مالي والجمهورية العربية السورية واليمن، وقد اطلقت شعبة الأمن، إلى جانب شعبة الاستعداد للطوارئ ودعم الاستجابة لها وشعبة السياسات والبرامج، مبادرات إضافية تهدف إلى تجهيز المكاتب القطرية بشكل أفضل للتعامل مع القيود المتعلقة بالوصول.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد C. Boutonnier
مدير
شعبة الأمن ومنسق الأمن في **البرنامج**
هاتف: 066513-6452

ويُدرج النظر في القضايا الجنسانية في استراتيجية شعبة الأمن، كما يتضح من النجاح في توفير التدريب للنساء في مجال التوعية الأمنية في المجالات التي تثير القلق، ويوجه الاهتمام في تحليل الأمن وإدارته للحوادث الأمنية الجنسانية.

وقد مكّن الهيكل اللامركزي للشعبة على المستوى الإقليمي من المتابعة الدقيقة للاحتياجات الخاصة بكل بلد من إدارة المخاطر الأمنية والدعم التحليلي، حيث يحظى كل مكتب إقليمي بالدعم من محلل أمني إقليمي. وقد ساعدت بعثات المساعدة الخاصة التي توفدها الشعبة على مواءمة آليات الامتثال الأمني مع العمليات المؤسسية.

وخلال العام الماضي، خضعت القوة العاملة الأمنية في **البرنامج** لاستعراض استراتيجي تم تنفيذه من خلال عمليات بدأت على المستوى المؤسسي ومشاورات أجريت مع مجموعة مرجعية من ضباط الأمن الميدانيين. واختُتمت "موجتان" من التوظيف في مجموعة المواهب الدولية للمستقبل وعُرض على عدد من المرشحين المدرجة أسماؤهم في قائمة المجموعة أن يُعينوا في الميدان أو في المقر. ويأتي المرشحون الناجحون من خلفيات متنوعة بشكل متزايد، وواصلت شعبة الأمن إحراز تقدم نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لعام 2021.

الحوادث الأمنية[1]

1- الحوادث الأمنية الرئيسية التي تعرض لها العاملون في **البرنامج**[2] أو أصوله وموظفو شركائه أو المتعاقدين معه هي كما يلي:

- قُتل موظفان من **البرنامج** أثناء أداء عملهما في عام 2018.
- فقد موظفان من **البرنامج** حياتهما في غير أوقات العمل.
- قُتل 7 موظفين تابعين لمتعاقدين أثناء أداء عملهم.

القتلى والإصابات البالغة في صفوف العاملين في البرنامج

2- في عام 2018، فقد ثلاثة موظفين حياتهم في أعمال عنف. فقد قُتل أحد موظفي **البرنامج**، وهو سائق، بالرصاص في كمين على أيدي رجال مسلحين مجهولي الهوية في مقاطعة شمال كيفو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) أثناء أدائه لعمله. وفقد اثنان من موظفي **البرنامج** حياتهما في أعمال عنف لا علاقة لها بالعمل، أحدهما في أفغانستان والآخر في ليسوتو (الجدول 1).

3- وتوفي أحد موظفي **البرنامج**، وهو مساعد لصيانة الموقع، في حادثة في مكان العمل داخل مستودع **البرنامج** في كابول (أفغانستان).

4- وقُتل اثنان من موظفي **البرنامج** في حادثي مرور غير مرتبطين بالعمل في كوت ديفوار وزمبابوي.

5- وأصيب اثنان من موظفي **البرنامج** بطلقات نارية في حادثتين غير مرتبطتين بالعمل في إثيوبيا والصومال.

6- وتعرض أحد موظفي **البرنامج** للاغتصاب في السلفادور.

7- وتعرض أحد موظفي **البرنامج** وأفراد أسرته للاعتداء البدني أثناء اقتحام منزل في إثيوبيا.

8- وأصيب أربعة من موظفي **البرنامج** إصابة بالغة في حوادث مرور مرتبطة بالعمل، وأصيب خمسة في حوادث مرور خارج أوقات العمل.

---

[1] بناء على الحوادث التي تم الإبلاغ عنها في نظام دعم إدارة المعلومات وتحليل الأمن في **البرنامج**.

[2] يشمل مصطلح "العاملين في **البرنامج**" المستخدم في هذا التقرير الموظفين، والاستشاريين، والمتدربين، وأصحاب عقود الخدمات، وأصحاب اتفاقيات الخدمة الخاصة، والمتطوعين وأفراد أسرهم المؤهلين. على أنه لا يشمل الأشخاص الذين يتم تعيينهم محليا وتدفع أجورهم على أساس الساعة.

الجدول 1: العاملون في البرنامج الذين قتلوا أو جرحوا في أعمال عنف، سواء أثناء أدائهم لعملهم أو خارج الخدمة، 2008-2018											
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القتلى	4	*9	-	4	1	5	1	2	1	-	3
الجرحى	17	23	14	7	8	4	4	4	1	3	4

* فقد **البرنامج** خمسة من العاملين لديه قُتلوا في هجوم انتحاري بالقنابل على المكتب القطري **للبرنامج** في إسلام آباد بباكستان في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2009، وقد كان هذا الهجوم السبب الرئيسي في ارتفاع الخسائر في الأرواح في تلك السنة. كما أصيب أربعة عاملين آخرين في **البرنامج** أثناء ذلك الهجوم.

القتلى والإصابات البالغة في صفوف موظفي الشركاء والمتعاقدين

9- لم يُقتل أي من موظفي الشركاء في أعمال عنف في عام 2018.

10- وانخفض عدد القتلى بين موظفي المتعاقدين أثناء قيامهم بواجبهم من 18 في عام 2017 إلى 7 في عام 2018، وبذلك استمر الاتجاه النزولي منذ عام 2016.

11- وقُتل ستة من موظفي المتعاقدين في أعمال عنف في ثلاث حوادث في جنوب السودان، وفي حادثة واحدة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن. وفقد أحد موظفي المقاولين حياته في حادث مرور.

12- وأصيب ثمانية من السائقين ومساعدي السائقين المتعاقد معهم بجروح في أعمال عنف وقع خمسة منها في جنوب السودان وواحد في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وغينيا.

13- وأصيب مساعد سائق في غارة جوية شنّها التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

14- وأصيب موظف متعاقد أثناء حادثة إطلاق نار في مخيم للمشردين داخليا في إثيوبيا.

15- وأصيب سائق متعاقد إصابة بالغة في حادث مرور في أوغندا.

الجدول 2: موظفو الشركاء والمتعاقدين الذين قتلوا أو تعرضوا لإصابات بالغة في أعمال عنف أثناء توفيرهم الخدمات للبرنامج، 2008-2018											
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القتلى	13	6	6	8	6	10	3	11	23	13	6
الجرحى	5	11	22	7	7	36	4	5	33	11	8

الاختطاف والارتهان

16- وقعت 9 حوادث اختطاف وارتهان في عام 2018. ففي كينيا، وقع أحد موظفي **البرنامج** ضحية لعملية ارتهان صريح، كما وقع أحد المعالين من **البرنامج** ضحية لعملية ارتهان افتراضي.[3]

17- واختُطف 17 موظفا من التابعين للشركاء في خمس حوادث، من بينها حادثتان في أفغانستان وواحدة في كل من مالي وأوغندا وإثيوبيا؛ وقد تم إطلاق سراح جميع المخطوفين.

18- وأُبلغ عن حادثتين تم فيهما احتجاز سائقَي شاحنتين تجاريتين، يستخدمهما متعاقدون مع **البرنامج**، مع شاحنتيهما. فقد وقعت حادثة في أفغانستان وأخرى في مالي، وتم إطلاق سراح كلا السائقين بعد تفريغ المواد الغذائية المنقولة على الشاحنتين.

[3] يستخدم الارتهان الافتراضي الخديعة والتهديد لإرغام الضحايا على دفع الفدية سريعا دون التعرض للارتهان الفعلي.

الاعتقال والاحتجاز

19- في عام 2018، تم احتجاز أو اعتقال 34 من موظفي **البرنامج**. وكان معظم الاعتقالات مرتبطة بانتهاكات مزعومة للقوانين المحلية، وخاصة أنظمة المرور على الطرق. وقد احتجزت غالبية هؤلاء الموظفين لفترة قصيرة (أقل من 24 ساعة). ولا يزال أحد الموظفين رهن الاحتجاز في الكاميرون.

الاتجاهات العالمية

20- في عام 2018، أُبلغ عن 1 086 حادثة أمنية تعرض لها موظفو **البرنامج** أو أصوله، أو موظفو شركائه أو المتعاقدين معه الذين يوفرون الدعم لعمليات **البرنامج**. وهذا أعلى رقم تم تسجيله خلال العقد الماضي، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 19.5 في المائة مقارنة بعام 2017 عندما أبلغ عن 909 حوادث (الشكل 1).

الشكل 1: الحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو البرنامج أو أصوله أو المتعاقدون معه أو شركاؤه، 2010-2018

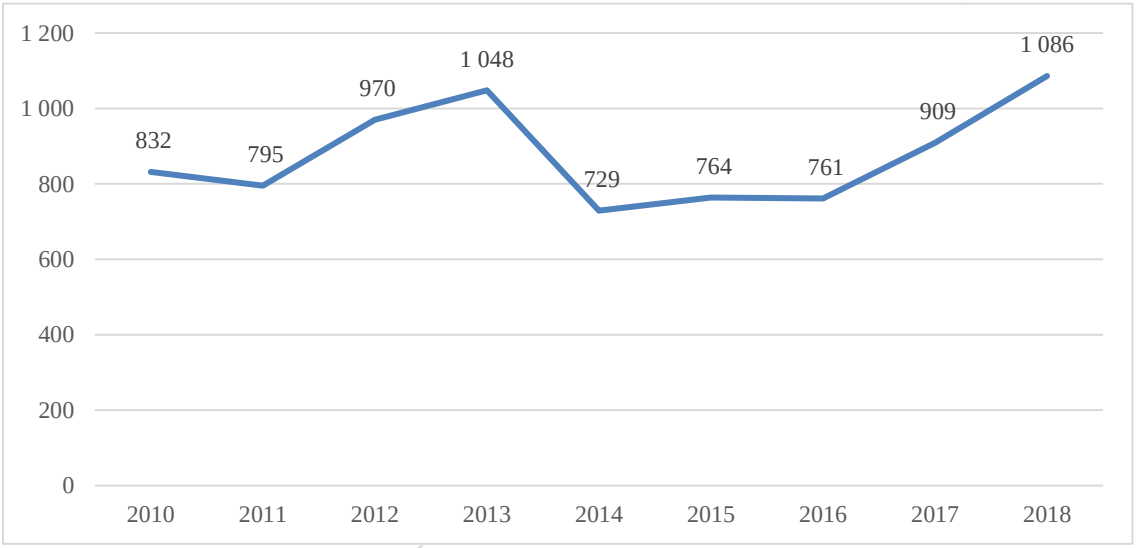

21- كما ارتفع عدد الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** أو أصوله، باستثناء الحوادث التي لا تتصل إلا بشركائه أو المتعاقدين معه، بنسبة 17 في المائة، من 840 حادثة في عام 2017 إلى 982 حادثة في عام 2018. ومن أصل هذه الحوادث كان 71.7 في المائة (704) مرتبطة بالعمل في حين أن 28.3 في المائة (278 حادثة) وقعت خارج نطاق العمل (الشكل 2).

الشكل 2: الحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو البرنامج أو أصوله، 2005-2018

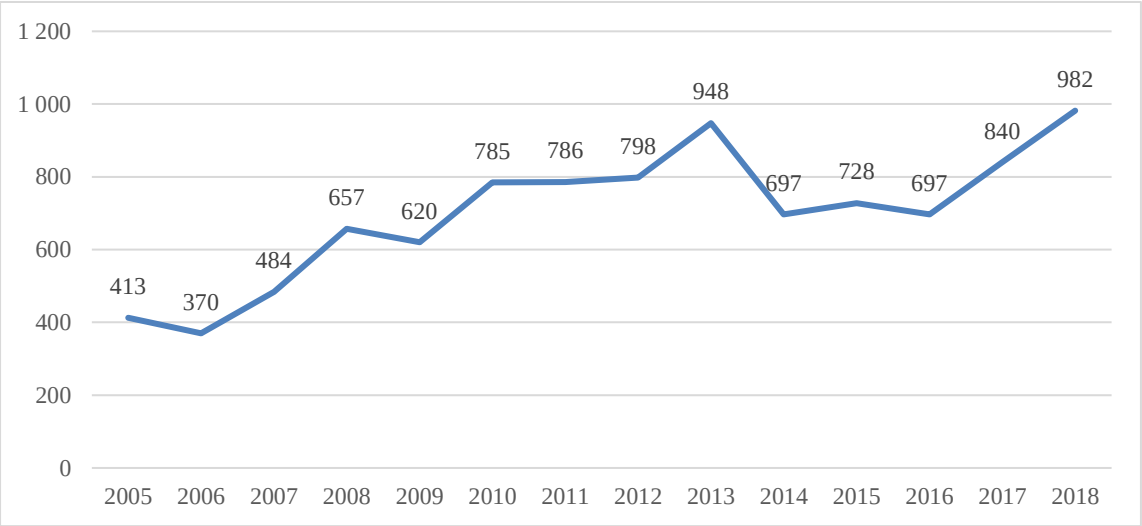

22- ويتبين من الشكل 3 أن البلدان ذات المعدلات الأعلى من الحوادث الأمنية التي تعرض لها العاملون في **البرنامج** و/أو أصوله مقارنة بعدد الموظفين هي اليمن حيث وقعت 171 حادثة بين 501 من الموظفين (34.1 في المائة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى حيث وقعت 37 حادثة بين 252 موظفا (14.7 في المائة)، وهايتي حيث وقعت 20 حادثة بين 157 موظفا (12.7 في المائة)، وإثيوبيا حيث وقعت 98 حادثة بين 786 موظفا (12.5 في المائة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث وقعت 57 حادثة بين 545 موظفا (10.5 في المائة).

الشكل 3: البلدان ذات المعدلات الأعلى من الحوادث الأمنية المبلغ عنها التي تعرض لها موظفو البرنامج أو أصوله، 2018 (لكل 100 من العاملين)

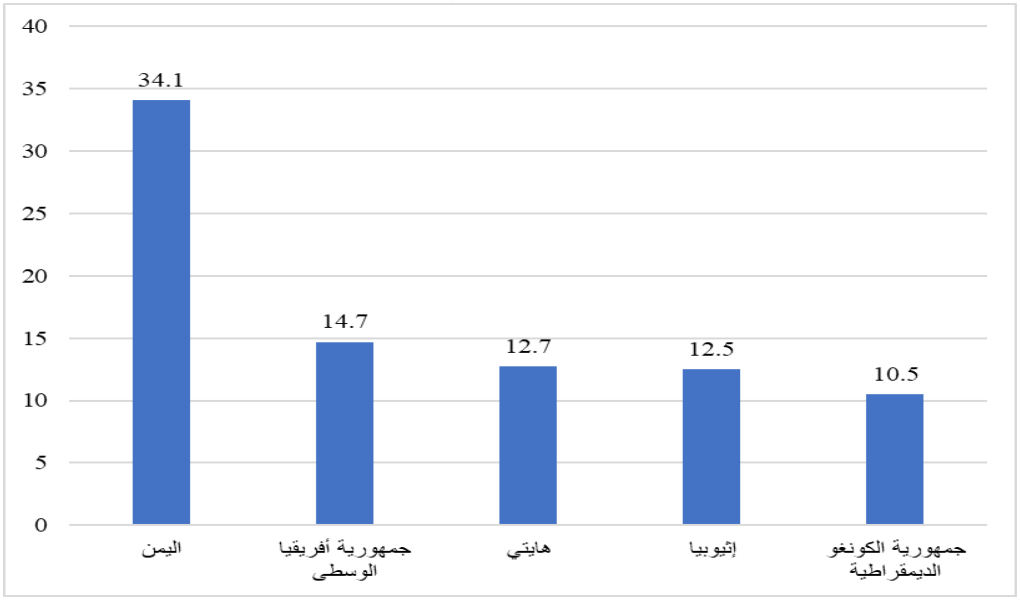

23- وللعام الثاني على التوالي، تعد اليمن البلد الذي سجل أعلى معدل للحوادث المبلغ عنها بالنسبة لعدد موظفي **البرنامج** (171 مقارنة مع 101 عام 2017). أما العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك فهي تكثيف النزاع المسلح، ولا سيما في محافظة الحُديدة، والتهديد الكبير بهجمات المتطرفين. ولا يبدو أن هناك أي استهداف مباشر لموظفي **البرنامج**، لكن مخاطر الآثار

الجانبية على موظفي **البرنامج** والأضرار التي لحقت بأصول **البرنامج** مرتفعة للغاية. ولا يزال المتعاقدون يعانون من آثار خطيرة.

24- وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال البيئة الأمنية غير مستقرة للغاية حيث تسيطر الجماعات المسلحة على مناطق واسعة وتتنافس بشدة للسيطرة على الموارد الطبيعية. وفي سبتمبر/أيلول 2018 وحده، وقعت 19 حادثة أمنية كان لها تأثير مباشر على الجهات الفاعلة الإنسانية، مما أدى إلى تعليق للعمليات أضرّ بنحو 000 170 مستفيد. وينجم انعدام الأمن المتزايد في العاصمة بانغي عن ارتفاع مستويات جرائم العنف، بما في ذلك السرقة والسطو واختطاف السيارات، كما يتضح من الإصابات الخطيرة التي لحقت مؤخرا بموظف من **البرنامج** في عملية اختطاف سيارة على مقربة من المكتب القطري **للبرنامج**.

25- وفي هايتي، لا تزال معدلات جرائم العنف مرتفعة، ولا سيما في منطقة بورت أو برنس الحضرية. وتعد أعمال السطو والاعتداءات المشددة من أكثر الجرائم شيوعا، وهي تشكل تهديدا للمنظمات الإنسانية بما فيها **البرنامج**. وشكلت الحوادث ذات الدوافع الإجرامية 50 في المائة من جميع الحوادث الأمنية التي تعرض لها **البرنامج** في هايتي.

26- وتأثرت عمليات **البرنامج** في إثيوبيا بشكل متزايد بتكرر اندلاع أعمال العنف بين الجماعات العرقية في المنطقة الصومالية ومنطقة أوروميا وعلى طول الحدود الإدارية. وأدت المصادمات الطائفية المتكررة إلى تزايد عدد حالات الوقف المؤقت لأنشطة **البرنامج** بسبب الاضطرابات والعنف المرتبط بها، وفُرضت قيود على حركة الطرق.

27- وسُجل ارتفاع في نسبة عدد الحوادث الأمنية المبلغ عنها إلى عدد موظفي **البرنامج** في مقاطعة شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث عمل **البرنامج** عن كثب في أنشطة التصدي لفيروس إيبولا منذ تفشي المرض الفيروسي في أغسطس/آب 2018. وزاد تعرض **البرنامج** للمخاطر الأمنية في بيئة أمنية متقلبة بالفعل تتصف بأنشطة العديد من الجماعات المسلحة والميليشيات المحرومة، وبارتفاع معدلات الجريمة وبحالة انعدام القانون عموما.

28- وكما يبين الشكل 4، كانت البلدان التي لديها أكبر عدد من الحوادث الأمنية المبلغ عنها والتي تعرض لها موظفو متعاقدي **البرنامج** وشركائه هي اليمن (62 حادثة)، وجنوب السودان (57 حادثة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا (30 حادثة لكل منهما)، وأفغانستان (28 حادثة). وشكلت اليمن وجنوب السودان الغالبية العظمى من هذه الحوادث حيث ظلت البيئة الأمنية في كلا البلدين متأثرة بشدة بالنزاع والجريمة. وشملت الحوادث في هذه الفئة في الغالب سائقي الشاحنات ومساعدي السائقين الذين يتعاقد معهم **البرنامج**. ويواجه سائقو الشاحنات التجارية مخاطر أمنية متزايدة أثناء نقل سلع **البرنامج**، ولكن بعض الحوادث المبلغ عنها نجمت عن عدم امتثال الناقلين للمشورة الأمنية المتعلقة بالسفر ليلا أو باستخدام طرق غير آمنة.

الشكل 4: البلدان التي لديها أعلى معدلات للحوادث المبلغ عنها التي تعرض لها موظفو متعاقدي البرنامج وشركائه، 2018

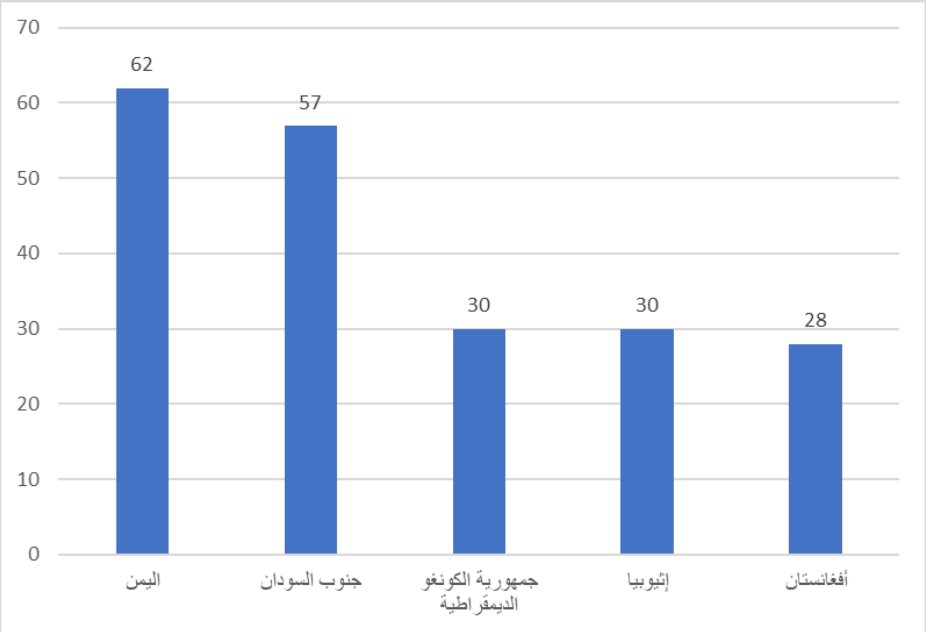

29- وكما في السنوات السابقة، تمثل الجريمة التهديد الأمني الرئيسي لموظفي **البرنامج** وأصوله وموظفي شركائه أو المتعاقدين معه، إذ بلغت نسبتها 46 في المائة من جميع الحوادث. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 19 في المائة مقارنة بعام 2017. وكما في التقارير السنوية السابقة، شكلت الأخطار[4] ثاني أكبر فئة من الحوادث (27 في المائة)، وهي تشمل حوادث السير في الغالب. وارتفع عدد الحوادث الناتجة عن النزاع المسلح كنسبة من إجمالي عدد الحوادث بنسبة 54 في المائة مقارنة بعام 2017. وازدادت حوادث الاضطرابات المدنية بشكل طفيف، حيث بلغت 7 في المائة من إجمالي الحوادث مقارنة مع 5 في المائة في عام 2017، في حين أن الحوادث المتعلقة بالتطرف بقيت على نفس المستوى (3 في المائة) (الشكل 5).

[4] تشكل "الأخطار" أحد التهديدات الخمسة التي حددها نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وهي التطرف/الإرهاب، والنزاع المسلح، والاضطرابات المدنية، والجريمة، والأخطار. وتشمل الأخطار أمورا من قبيل الكوارث الطبيعية وحوادث المرور وحوادث السلامة في مكان العمل.

الشكل 5: الحوادث الأمنية المبلغ عنها التي أثرت على موظفي البرنامج أو أصوله أو المتعاقدين معه أو شركائه، حسب نوع التهديد، 2018

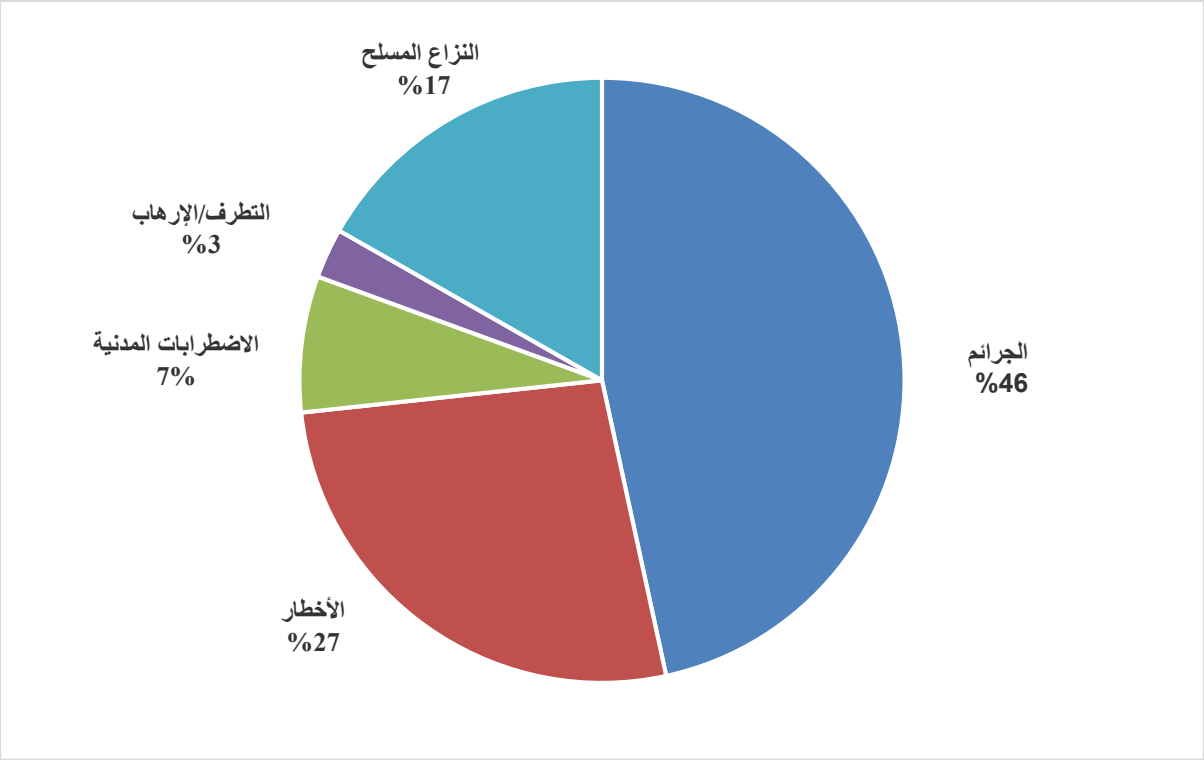

30- وكما في السنوات السابقة، بقيت حوادث المرور أكثر الحوادث الأمنية المبلغ عنها (بلغت نسبتها 18 في المائة من المجموع في عام 2018)، يليها نوعان من جرائم الممتلكات، السرقة بجميع أنواعها (14 في المائة) والسطو (11 في المائة). وزاد عدد تقييدات الحركة المبلغ عنها[5] بنسبة 42.5 في المائة مقارنة بعام 2017، مما يجعلها النوع الرابع الأكثر تكرارا من الحوادث الأمنية التي يتم الإبلاغ عنها. وتم الإبلاغ عن أكثر من 80 في المائة من جميع التقييدات المفروضة على الحركة في اليمن في مواجهة النزاع المكثف (الشكل 6).

31- وبعد انخفاض طفيف شهده عام 2017 في عدد حوادث المرور، عاد عددها إلى الارتفاع مرة أخرى، حيث وصل إلى أعلى عدد (195) منذ عام 2006 (الشكل 6). وتقع عمليات **البرنامج** الأكثر تضررا من حوادث المرور على الطرق في السودان وجنوب السودان (24 حادثا لكل منهما) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (17 حادثا) وإثيوبيا (11 حادثا) وكينيا ونيجيريا (9 حوادث لكل منهما). ويمثل حجم العمليات والمسافة المقطوعة وسوء أحوال الطرق العوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع عدد حوادث المرور على الطرق.

[5] في هذه الوثيقة، يشير مصطلح "تقييدات الحركة" إلى التقييدات المؤقتة التي يفرضها طرف ثالث على حركة العاملين والسلع والمركبات. وهو لا يشمل القيود التي يفرضها على الحركة نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

الشكل 6: الحوادث الأمنية المبلغ عنها التي تعرض لها موظفو البرنامج أو أصوله أو المتعاقدون معه أو شركاؤه، 2018

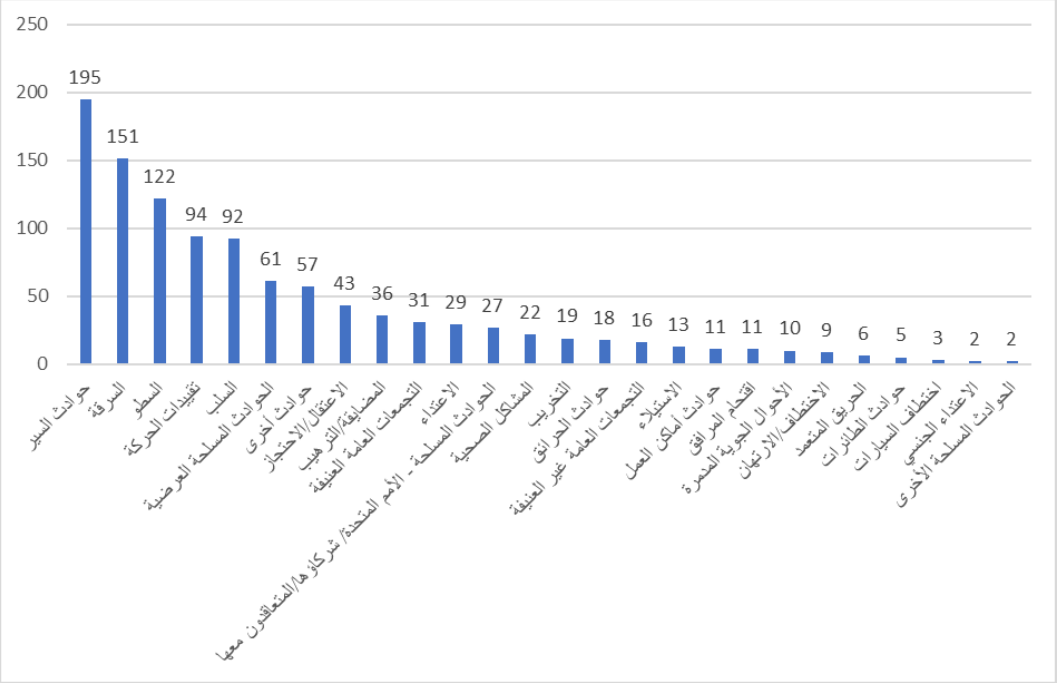

32- وارتفع عدد الحوادث المسلحة التي تأثرت بها عمليات **البرنامج** بنسبة 33 في المائة مقارنة بعام 2017. واستُهدفت عمليات **البرنامج** مباشرة في 27 حادثة (مقابل 22 حادثة في عام 2017)، في حين أنه تم الإبلاغ عن آثار جانبية في 61 حادثة (زيادة بنسبة 38 في المائة منذ عام 2017) (الشكل 7)). وزاد تعرض **البرنامج** للحوادث المسلحة في اليمن وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الشكل 7: الحوادث المسلحة التي تعرض لها موظفو البرنامج أو أصوله أو المتعاقدون معه أو شركاؤه، 2014-2018

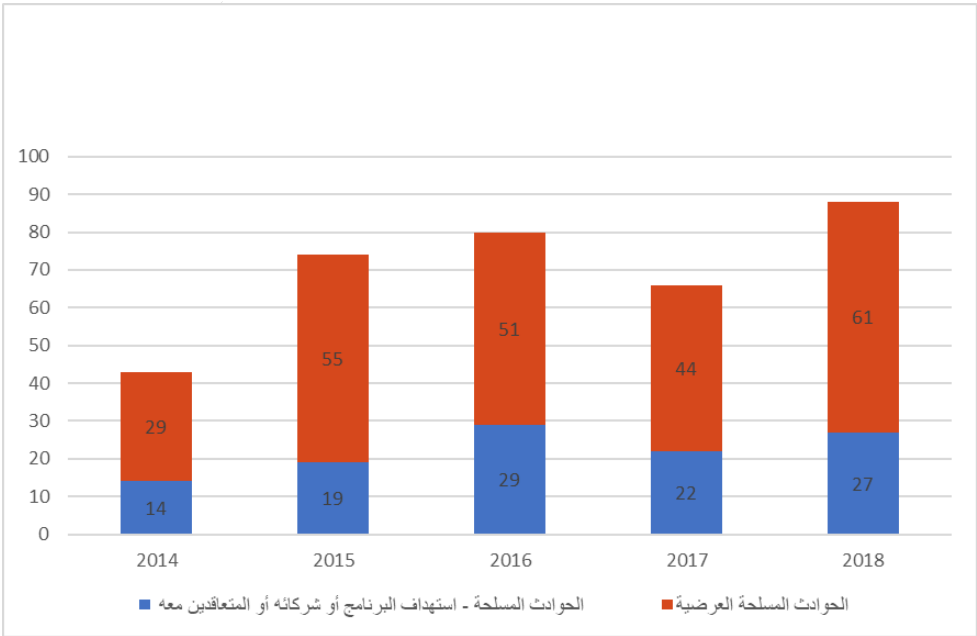

الآفاق وفقا للتحليلات

33- يُظهر التحليل زيادة مطردة في عدد النزاعات في العالم منذ عام 2006 وسط الافتقار إلى حلول سياسية دائمة. وهناك تشابك بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي: ومن الواضح أن انعدام الأمن الغذائي يُعتبر عاملا يكمن خلف تفشي الاضطرابات الاجتماعية أو النزاعات، في حين أن النزاع نفسه يزيد من انعدام الأمن الغذائي. وتسعى عمليات **البرنامج** لتوفير الإغاثة الغذائية المنقذة للحياة ولدعم سبل العيش في المجتمعات المتضررة، الأمر الذي يعرضها بشكل متزايد لتهديدات متنوعة متعددة الجوانب، وهو ما يتضح من العدد القياسي للحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو **البرنامج** أو أصوله أو شركاؤه أو المتعاقدون معه في عام 2018.

34- وتشمل العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة التحديات التي يواجهها موظفو **البرنامج** وشركاؤه والمتعاقدون معه زيادة في حجم العمليات ومدتها، ولا سيما في حالات النزاع أو ما بعد النزاع؛ وتزايد الإجرام الناتج عن تدهور الأمن العام ومحدودية قدرات السلطات المحلية؛ وزيادة في تكتيكات المتطرفين؛ وزيادات حادة في أسعار المواد الغذائية والوقود أدت إلى احتجاجات عنيفة؛ ومناخ الإفلات من العقاب على أعمال العنف المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

35- وبما أنه من غير المرجح أن تتحسن البيئة الأمنية العالمية في المستقبل القريب، سيظل موظفو **البرنامج** وشركاؤه والمتعاقدون معه عرضة لمجموعة متنوعة من التهديدات، بما في ذلك النزاع والتطرف والجريمة، حيث يواصلون العمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ومن المتوقع أن تظل البيئات الأمنية في اليمن والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان ونيجيريا ومالي متقلبة على المدى القصير إلى المتوسط. وتطرح الأزمة السياسية في فنزويلا، إلى جانب الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، تحديات جديدة في أمريكا اللاتينية، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة مشاركة **البرنامج** في الأنشطة الإنسانية في المنطقة. ومن الناحية الإيجابية، فإن الانخفاض الملحوظ في الأعمال القتالية في جنوب السودان بعد توقيع اتفاق السلام المعاد تنشيطه يخلق بيئة مواتية لعمليات **البرنامج** في واحد من بلدان ما بعد النزاع.

إدارة المخاطر الأمنية

36- وضعت شعبة الأمن خطين توجيهيين في عام 2018: الأول يتمثل في دليل **البرنامج** للأمن الميداني، وهو موجه للمديرين الإقليميين والمديرين القطريين، أما الثاني فهو إطار موظفي الأمن القطريين في **البرنامج**. وتوفر كلتا الوثيقتين إرشادات حول وثائق ومراجع السياسات المتعلقة بالأمن وسبل تحقيق الامتثال للمسؤوليات المتعلقة بالأمن.

37- وكجزء من الجهود المبذولة لمواءمة العمليات الأمنية مع متطلبات خارطة الطريق المتكاملة، وضعت شعبة الأمن مشروعا تجريبيا شمل المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بهدف تطوير عملية الاستعراض المنهجي لضمان إدراج الاعتبارات الأمنية في جميع الوثائق المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية المقدمة إلى المجلس في دورتيه السنوية والعادية الثانية لعام 2019.

38- وتعكس الدرجة الإجمالية للمؤشر الرئيسي للأداء الأمني نسبة الامتثال لعناصر إطار المساءلة الأمنية الميدانية، وقد بلغت هذه النسبة 96 في المائة في عام 2018، مقابل هدف قدره 100 في المائة. ويغطي المؤشر ثمانية عناصر تتعلق بالمتطلبات الإلزامية لحضور نقاط التنسيق الأمني وتدريبها، وتوفير التدريب الأمني ذي الصلة لجميع موظفي **البرنامج**، وتوافر المعايير الأمنية الدنيا وتنفيذها. وتتخذ شعبة الأمن إجراءات لبلوغ الامتثال بنسبة 100 في المائة، وذلك بشكل رئيسي من خلال تنفيذ تدابير جديدة لإدارة المخاطر الأمنية في البلدان التي تواجه تحديات أمنية ناشئة.

39- وفي عام 2018، استعرضت وحدة عمليات الأمن الميداني، بالاشتراك مع ضباط الأمن الإقليميين وضباط الأمن الميدانيين، 60 طلبا للحصول على موافقات أمنية لبعثات **البرنامج** الموفدة إلى المواقع التي تواجه مخاطر أمنية عالية للغاية، وجهزت الطلبات لتصديق المدير التنفيذي عليها. وتعكس طلبات الموافقة هذه شدة تعرض عمليات **البرنامج** للمخاطر الأمنية في المناطق المتأثرة بالنزاع. وارتفع العدد الإجمالي للطلبات بشكل كبير من 50 طلبا في عام 2017 إلى 60 طلبا في عام 2018. وكان هذا على الرغم من الانخفاض المستمر في الطلبات المقدمة من الجمهورية العربية السورية، والتي انخفضت من 43 طلبا عام 2016 إلى 11 طلبا عام 2017 ثم إلى 7 طلبات عام 2018. وبعد عامين من الاستقرار في عدد طلبات الموافقة الأمنية

في اليمن، عاد عددها إلى الارتفاع بشكل ملحوظ، حيث وصل في عام 2018 إلى 53 طلبا مقابل 28 طلبا في عام 2016 و27 طلبا في عام 2017. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى طبيعة النزاع والحاجة إلى توسيع نطاق عمليات **البرنامج** ليشمل مناطق فُتحت حديثا وتتميز بارتفاع كبير في المخاطر الأمنية.

40- وعلاوة على المراجعة الداخلية المشتركة لحسابات فروع أمن المقر في **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2017، عكف فرع الأمن بمقر **البرنامج** على تعزيز هيكل التوظيف فيه، وتجديد إجراءاته، ومتابعة التدابير المحسنة للأمن المادي.

41- وتقود شعبة الأمن، بالاشتراك مع شعبة التكنولوجيا، تنقيح المتطلبات العالمية لنظم الاتصالات السلكية واللاسلكية الأمنية بهدف تشجيع الأمم المتحدة ومجتمع العمل الإنساني على تحديد معايير فعالة من حيث التكلفة على المدى الطويل ومساعدة نظم إدارة الأمن التابعة للأمم المتحدة على المستوى القطري في تنفيذ مشاريع الاتصالات الأمنية وتلبية الاحتياجات الأخرى. وفي الفترة من مايو/أيار 2018 إلى مارس/آذار 2019، نظم فريق مشروع معايير أمن الاتصالات 18 مهمة ميدانية في 16 بلدا من أجل استعراض ودعم نُظم الاتصالات الأمنية، وحقق وفورات في التكلفة تقدر بنحو 2.8 مليون دولار أمريكي، في حين تم تقديم الدعم والمشورة عن بعد إلى 12 من البلدان الأخرى.

42- واستمرت الجهود المبذولة لضمان توفير موارد مستدامة للأمن في عمليات **البرنامج**، حيث أتاح استعراض الإطار المالي فرصة لإدراج تكاليف الأمن – التي تمثل في المتوسط نحو 10 في المائة من تكاليف الدعم المباشرة **للبرنامج** على المستوى الميداني – في الأطر المالية المؤسسية. واستنادا إلى ما لديها من دراية، شاركت شعبة الأمن أيضا في وضع المقاييس لإدارة المخاطر الأمنية، بالتعاون الوثيق مع شعبة إدارة المخاطر المؤسسية.

الاعتبارات الجنسانية في إدارة المخاطر الأمنية

43- استضافت شعبة الأمن اجتماعا للفريق العامل الفرعي المعني بتدريب التوعية الأمنية للمرأة (WSAT). وأسفر الاجتماع عن اعتماد توجيه مؤقت يهدف إلى توحيد هذا التدريب في جميع أنحاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (UNSMS). وواصلت الشعبة تبادل خبرتها في تطوير وتنفيذ تدريب التوعية الأمنية للمرأة مع المنتدى الأوروبي للأمن المشترك بين الوكالات، الذي يضم منظمات دولية غير حكومية تهتم بتطوير قدراتها التدريبية الخاصة لمعالجة الشواغل الأمنية للمرأة.

44- وواصلت شعبة الأمن جهودها لإدماج المخاطر الأمنية الجنسانية في عمليات وأدوات نظام إدارة الأمن. بالإضافة إلى ذلك، وفرت الشعبة بناء القدرات لنقاط التنسيق الأمني ومساعدي الأمن المحليين وضباط الأمن الميدانيين لمنع الحوادث الأمنية الجنسانية والتصدي لها والإبلاغ عنها؛ ودربت نقاط التنسيق المعنية بالأمن الجنساني؛ ونظمت اجتماعا عن المسائل الجنسانية والأمن خلال حلقة عمل الشعبة في أبريل/نيسان 2018؛ وعقدت حلقات عمل حول "التوعية بالعنف الجنسي" موجهة للموظفين الرجال.

45- وعززت وحدة التحليلات الأمنية تعميم المنظور الجنساني في التحليل الأمني النوعي والكمي من خلال تصنيف البيانات حسب الجنس وتطوير منتجات تحليلية مثل موجزات مخاطر الأمن الجنساني.

46- وشارك فرع الأمن بالمقر مشاركة وثيقة في الحملات الرامية إلى منع العنف الجنساني، حيث عمل في المقر وعلى المستوى الميداني.

القدرات والعمليات المتعلقة بالأمن الميداني

47- يستخدم **البرنامج** 99 موظفا أمنيا دوليا (50 موظفا و6 موظفين بعقود قصيرة الأجل و43 مستشارا) و146 موظفا أمنيا وطنيا (بما في ذلك 16 من ضباط الأمن الوطنيين المحترفين). ومن بين هؤلاء الأفراد البالغ عددهم 245 التابعين لشعبة الأمن،[6] ينتشر 195(7) في الميدان و50(8) في المقر.

48- وفي عام 2018، نُفِّذت 13 مهمة لدعم الطفرة المتعلقة بحالات الطوارئ استجابة للاحتياجات الأمنية المفاجئة في اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وبابوا غينيا الجديدة وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا والعراق. وأدت حالات الطوارئ الجديدة من المستوى 3 في البيئات الأمنية المعقدة والعدد المتزايد من بعثات دعم الطفرة التي تتطلب مختصين في مجال الأمن (الذين ارتفع عددهم بنسبة 85 في المائة مقارنة بعام 2017) إلى طرح تحديات كبيرة أمام الشعبة التي تعمل بالفعل بأكثر من القدرات المتاحة لديها. ولأول مرة، أُوفدت بعثة متعددة الوظائف لتغطية الطفرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قدمت شعبة الأمن الدعم المؤقت لوظيفة تنسيق حالة الطوارئ.

49- وبقيادة منسق شؤون التوظيف في شعبة الأمن، وضعت الشعبة خطة ثلاثية لإدارة الحياة الوظيفية تهدف إلى فهم الاحتياجات الحالية والمستقبلية للقوى العاملة الأمنية؛ وتحديد المواهب وتقييم القدرات؛ وإدراج متطلبات محددة تتعلق بوظيفة الأمن في مبادرات إدارة القوى العاملة العالمية. وفي عام 2018، تم تحقيق الهدف الأولي لخطة إدارة الحياة الوظيفية – وهو تحديد السيناريوهات ونماذج التشغيل (توسيع النطاق، وتقليص النطاق، والنماذج المثلى).

بعثات المساعدة الأمنية

50- في عام 2018، نفذت شعبة الأمن 24 بعثة للمساعدة الأمنية. وتتجلى فائدة هذه البعثات في الزيادة الكبيرة في عدد المكاتب القطرية التي حققت درجات عالية على مؤشر الأداء الرئيسي للأمن؛ ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض تكاليف الأمن في البيئات المستقرة أمنيا. وجرى إطلاع الخبراء الاستشاريين الذين يقومون ببعثات المساعدة الأمنية على مستجدات الاحتياجات المؤسسية، وذلك في حلقة العمل السنوية. ويجري تطوير أداة متنقلة جديدة لتسهيل تقديم تقارير أكثر بساطة وللمتابعة التشغيلية للتوصيات المتعلقة بالامتثال في عام 2019.

الوصول الإنساني

51- في عام 2018، بدأت شعبة الأمن، وشعبة الاستعداد للطوارئ ودعم الاستجابة لها، وشعبة السياسات والبرامج استعراضا للنهج المؤسسي **للبرنامج** إزاء الوصول الإنساني. ومن شأن هذا الاستعراض أن يؤدي إلى المزيد من المبادرات في عام 2019.

52- وشرعت الشعبة أيضا في دراسة استقصائية للخبرة التفاوضية لدى الموظفين الميدانيين وعملت مع مركز كفاءات التفاوض في مجال العمل الإنساني، وهو مركز امتياز يرعاه **البرنامج**، على تحليل الردود. وأجريت تبادلات حاسمة أخرى بشأن الوصول والمفاوضات مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمنظمات غير الحكومية ومنتدياتها.

53- وشارك موظفو الشعبة في أربع بعثات للوصول المتعدد الوظائف في بلدان يغطيها المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا. وأسفرت هذه البعثات عن توصيات وخطط عمل مقترنة بتحديد التكاليف، وتم اعتمادها على المستوى المؤسسي. وتتعلق التوصيات بالتوظيف، والرؤية، وإجراءات الإدارة، والشراكات، والتوعية الأمنية، والتعاون المنظم في جميع أنحاء نظام إدارة الأمن، وخاصة من خلال البعثات المتكاملة.

---

[6] لا تتضمن الأرقام موظفي دعم تسيير العمليات.

[7] تشمل الأرقام وظائف شعبة الأمن الموجودة في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمستشارين العاملين في بعثات المساعدة الأمنية.

[8] يشمل هذا الرقم المرتفع الحرّاس الأمنيين في المقر.

54- وقد كان من دواعي سرور الشعبة أن ترى تحقق نتائج جيدة من عملها مع شبكة الإدارة الأمنية المشتركة بين الوكالات، ولا سيما تأييد الأمم المتحدة ككل للتوجيهات بشأن سياسة ضمان إدراج قبول المجتمعات المحلية في عمليات الأمم المتحدة لإدارة المخاطر الأمنية، مما يمكن **البرنامج** والوكالات الإنسانية الأخرى من الحصول على تأييد رسمي داخل البلدان لاستراتيجيات القبول كتدابير للوقاية والتخفيف، وذلك إما لتحل محل تدابير التخفيف الحالية أو لتكملها.

الأمن المادي

55- دعمت شعبة الأمن الوحدة الهندسية في اختيار موقع مناسب في دمشق لإنشاء مكتب قطري جديد **للبرنامج** في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عن طريق المشاركة في استعراض مشترك لمخاطر الزلازل في عام 2018.

56- وأطلقت الشعبة مبادرة جديدة لتوفير الدعم التقني الموجه إلى ضمان الامتثال لسياسة نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن فيما يتعلق بالسلامة من الحرائق. وفي عام 2018، نُظمت خمس بعثات – إلى ليسوتو ومدغشقر وموزامبيق ونيجيريا وجنوب السودان – تم خلالها تدريب 380 من موظفي **البرنامج** والشركاء، وأجري تفتيش على 16 موقعا.

إدارة المعلومات الأمنية وتحليلها

57- واصلت وحدة التحليلات الأمنية تبسيط تدفق المعلومات الأمنية والحفاظ عليها، والمساهمة في الصورة الشاملة لعمليات **البرنامج**، وإبقاء الإدارة التنفيذية على علم بالتطورات الرئيسية المتعلقة بالأمن وبالحوادث الأمنية الهامة التي تؤثر على **البرنامج**. وتعد الوحدة مساهما رئيسيا في الموجزات التشغيلية اليومية واللمحات العامة الأسبوعية عن حالات الطوارئ والتي يتم إنتاجها بالاشتراك مع شعبة الاستعداد للطوارئ ودعم الاستجابة لها، فضلا عن مساهمتها في نظام الإنذار المؤسسي، ومنصة الإنذار المبكر الداخلية المتكاملة التابعة **للبرنامج**، والتي تضم بيانات وتحليلات متعددة القطاعات مستقاة من مختلف شعب المقر.

58- ويشكل تعزيز القدرة على إدارة التهديدات والمخاطر الأمنية والتخفيف منها أولوية أساسية لدى شعبة الأمن. وكجزء من الجهود المستمرة لتقريب القدرات التحليلية من الميدان، انتدبت الشعبة محلل معلومات أمنية إقليمي إلى المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي تعمل على تزويد جميع المكاتب الإقليمية بخدمات التحليل الأمني.

59- وتعكس الموافقة على منصب محلل المعلومات الأمنية الاعتراف بأهمية هذه الوظيفة بالنسبة **للبرنامج**. وفي عام 2018، واصلت وحدة التحليلات الأمنية جهودها لزيادة الوعي بتحليل المعلومات الأمنية وبدأت أنشطة لتوحيد وتعزيز فريق من محللي المعلومات الأمنية.

60- وتواصل الوحدة تعزيز قدرتها على التحليل التنبؤي، وتشارك في مجتمع للممارسين أنشئ مؤخرا يشمل وكالات الأمم المتحدة التي لديها قدرات على تحليل المعلومات الأمنية.

التدريب

61- في عام 2018، نظمت شعبة الأمن 40 دورة تدريبية، إما لجميع موظفي **البرنامج** أو للعاملين في مجال الأمن، في المقر وفي مختلف المواقع الميدانية. ونُظمت في روما ست دورات تُصدر شهادات أمنية عن "النهُج المأمونة والآمنة في البيئات الميدانية" حضرها 105 من موظفي **البرنامج** و5 مشاركين من وكالات الأمم المتحدة الأخرى بما فيها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف.

62- كما قدمت الشعبة 33 من دورات تدريب التوعية الأمنية للمرأة (انظر الفقرة 43) حضرتها 650 امرأة من **البرنامج**؛ وشارك في تقديم 6 من هذه الدورات كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتعطى الأولوية في هذا النوع من التدريب للمناطق ذات المخاطر الأمنية العالية التي تؤثر بشكل خاص على الموظفات، مثل بنغلاديش وإثيوبيا وميانمار ونيجيريا وباكستان وجنوب أفريقيا وجنوب السودان. وأظهرت شعبة الأمن التزامها بزيادة عدد دورات التدريب

المعقودة، فقد ارتفع هذا العدد من دورة واحدة في عام 2017 إلى 33 دورة في عام 2018. ومن بين وكالات الأمم المتحدة، تتمتع شعبة الأمن التابعة **للبرنامج** بأكبر القدرات على تنظيم دورات تدريب المرأة، إذ أن لديها 8 مدربين ذوي خبرة في هذا المجال.

63- واستضاف **البرنامج** دورة لبرنامج إصدار الشهادات الأمنية التابع لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، ونُظمت الدورة بالاشتراك مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. وقدمت شعبة الأمن اثنين من مدربي المشاريع المشتركة، وحضر الدورة 19 من المختصين في مجال الأمن في **البرنامج** و6 من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والمحكمة الخاصة بلبنان.

64- وأتيح التدريب الإلزامي الجديد للتوعية الأمنية على الإنترنت، تحت عنوان "BSAFE"، على منصة التعلم "WeLearn" التابعة **للبرنامج** في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وقد أكمله 5 972 من موظفي **البرنامج**.

65- ويوصى بمتابعة الدورة التدريبية على الإنترنت بشأن خارطة الطريق المتكاملة لجميع المختصين في مجال الأمن في **البرنامج**، وقد أكمل هذا التدريب 82 في المائة منهم بحلول نهاية عام 2018.

66- وتكفلت شعبة الأمن بمشاركة أفراد الأمن في دورات إصدار الشهادات الأمنية التابعة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وحضر 20 من المختصين في مجال الأمن برنامج هذه الشهادات، وشارك 16 من مساعدي الأمن المحليين في برنامج إصدار شهادات مساعدي الأمن المحليين، كما شارك 5 من متخصصي الأمن في دورة إصدار شهادات تطوير التدريب. ونظمت كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة جميع هذه الدورات.

تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وصندوق البرنامج للطوارئ الأمنية

67- في عام 2018، بلغ مجموع التكاليف الإلزامية لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وصندوق **البرنامج** للطوارئ الأمنية 18.5 مليون دولار أمريكي. ومن أصل هذه التكاليف، تم تحميل 5 ملايين دولار أمريكي على ميزانيات المقر والمكاتب الإقليمية كتكاليف ثابتة قياسية، كما في السنوات السابقة. وفي أعقاب القرارات المتخذة أثناء إعداد خطة إدارة **البرنامج** (2017-2019)، تم تمويل الرصيد البالغ 13.5 مليون دولار أمريكي، والذي كان قد حُمل في السابق على عمليات المكاتب القطرية، من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

الجدول 3: صندوق البرنامج للطوارئ الأمنية
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 *(دولار أمريكي)*

	مخصصات عام 2018	**المبلغ الملتزم به والفعلي في عام 2018**	**النسبة المئوية من المجموع**
الموظفون	4 166 516	4 178 199	25.73
الدعم المالي المباشر للمكاتب القطرية لأغراض الامتثال للمعايير الأمنية	944 655	950 906	5.86
التدريب	714 384	714 384	4.40
بعثات المساعدة الأمنية	313 207	313 207	1.85
الأنشطة المشتركة التمويل التي تقوم بها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	10 075 962	10 075 962	62.07
المجموع	**16 214 724**	**16 232 658**	**100.00**

68- يُعتبر صندوق الطوارئ الأمنية أداة فعالة جدا تساعد **البرنامج** في الوفاء بالتزامه بالامتثال التام للمعايير الأمنية الدنيا للعمل على الصعيد العالمي والتي وضعتها الأمم المتحدة.

الأنشطة المشتركة التمويل التي تقوم بها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن

69- وُضِعت ميزانية تقاسم تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لفترة السنتين 2016-2017 في صورتها النهائية فبلغت 223.4 مليون دولار أمريكي. ووصلت حصة **البرنامج** الفعلية من تكاليف هذه الإدارة في عام 2018 إلى 10.1 مليون دولار أمريكي تماشيا مع عدد العاملين في **البرنامج** على الصعيد الميداني.[9]

الجدول 4: التكاليف المرتبطة بالميدان التي تتحملها الأمم المتحدة
(مليون دولار أمريكي)

	إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	حصة البرنامج
2003-2002	42.9	6.5
2005-2004	113.1	13.2
2007-2006	172.3	*20.2
2009-2008	174.4	17.3
2011-2010	209.9	**24.4
2013-2012	218.6	23.5
2015-2014	225.2	22.4
2017-2016	223.4	20.3
2019-2018	230.8	20.2

* رصيد قدره 3.2 مليون دولار أمريكي تم تحصيله في عام 2006.

** رصيد قدره 1.4 مليون دولار أمريكي تم تحصيله في عام 2010.

آفاق المستقبل

70- تتوقع شعبة الأمن أن تصبح حالات الطوارئ التي يعمل فيها **البرنامج** أكثر تعقيدا وأشد تحديا في عام 2019. ويستدعي ذلك بذل جهود إضافية من الشعبة لتوظيف مختصين في مجال الأمن قادرين على الاستجابة بفعالية لمختلف المسائل الأمنية في أوضاع النزاع المعقدة، وكذلك للاحتفاظ بهم، وللمضي في تعزيز عملها الإستراتيجي مع الشركاء الإنسانيين وغيرهم من الكيانات الأكاديمية، ومواصلة تجربة عملية تحقيق القيمة مقابل المال بهدف زيادة مواءمة عمليات إدارة المخاطر الأمنية مع متطلبات خارطة الطريق المتكاملة وإدارة المخاطر المؤسسية من حيث الموارد والنتائج، ومواصلة تنمية القدرات لتلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار والمتعلقة بنظم إدارة المعلومات الأمنية القوية والتحليل التنبؤي.

71- وستطلق شعبة الأمن عملية لتخطيط القوى العاملة تستند إلى الاحتياجات والأولويات الحالية والمستقبلية على الصعيدين التشغيلي والاستراتيجي، وهي بذلك تقود عملية تخطيط القوى العاملة في مجال الأمن على مستوى **البرنامج** ككل، مع تقديم الدعم في الوقت نفسه، للمبادرات المتعلقة بالمكاتب القطرية.

72- وفي سياق دعم عمليات **البرنامج** في عام 2019، ستركز شعبة الأمن على تعزيز الامتثال لسياسات الأمن والسلامة الصادرة عن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، مع العمل في الوقت نفسه على التكفل بأن تتوفر لدى المختصين في مجال الأمن في **البرنامج** القدرة على معالجة وإدارة المخاطر الأمنية التي يغطيها نظام إدارة الأمن، بما يتماشى تماما مع عمليات **البرنامج**، ولا سيما خارطة الطريق المتكاملة وإدارة المخاطر المؤسسية. ومن شأن ذلك أن يمكن الشعبة من تعزيز دورها القيادي في الوصول الإنساني عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على الوصول الإنساني وقبوله في أطر عمل نظام إدارة الأمن.

73- وستواصل شعبة الأمن تقديم تحليلات المسائل الأمنية لعمليات **البرنامج** من خلال تعزيز القدرة على التحليل التنبؤي الذي ييسر الإدارة الفعالة للمخاطر الأمنية والإنذار المبكر والعمل المبكر. وستركز الشعبة على مبادرات تهدف إلى إيجاد أوجه تآزر بين

[9] مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق – CEB/2010/HLCM/FB/8/Rev.2.

تقييمات **البرنامج** للتهديدات والمخاطر الأمنية والتقييمات التي تقوم بها الجهات الفاعلة الأخرى. كما يجري التخطيط لتطوير نظام لإدارة المعلومات يدعمه الذكاء الاصطناعي.

74- وستواصل الشعبة متابعة التطورات في عملية إصلاح الأمم المتحدة في عام 2019، مع إيلاء اهتمام خاص للبيئات التشغيلية في تلك البلدان التي توجد فيها بعثة متكاملة للأمم المتحدة، وذلك بهدف ضمان أن يكون المديرون القطريون والموظفون الميدانيون التابعون **للبرنامج** أفضل تجهيزا لتحقيق الأهداف التشغيلية **للبرنامج** في هذه الظروف.

75- وتتوقع الشعبة أن الوصول الإنساني لن يتحسن في عام 2019، ولذا فإنها ستسعى إلى تعزيز مساهمتها في النهج الموحد الذي يأخذ به **البرنامج** تجاه الوصول الإنساني. وفي هذا الصدد، تقوم الشعبة بنشر الأفراد لدعم مبادرات **البرنامج** المدنية-العسكرية، من قبيل مذكرة تفاهم جديدة مع عملية "أطلانطا" التابعة للاتحاد الأوروبي، وهي متوقعة في الخريف.